

قانون الدوائر الـ 15: الحريري وجنبلاط وباسيك أبرز الخاسرين وأخيراً النسبية: إنجاز... ناقص

قبل ستة أيام من انتهاء الولاية الممددة لمجلس النواب، اتفقت القوى السياسية الكبرى على مشروع النسبية في 15 دائرة. المشروع سيبحث اليوم في مجلس الوزراء، قبل أن يُقرّ في مجلس النواب نهاية الأسبوع الحالي. ما تحقق إنجاز كبير، يتمكّن في الخروج من نظام الاقتراع الأكثرية، الإقصائي والإلغائي. لكن هذا الإنجاز تشوبه الكثير من التشوهات

الانتخابات في 6 أيار 2018؟

ومن المتوقع أن يتفق الرئيس ميشال عون وسعد الحريري، قبل جلسة مجلس الوزراء اليوم، على موعد إجراء الانتخابات. وفيما أشارت مصادر وزارية إلى أن الانتخابات ستجرى يوم 6 أيار 2018، قالت مصادر تكتل التغيير والإصلاح إن عون يريد إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل كحد أقصى، في مقابل مطالبة تيار المستقبل بأن تجرى الانتخابات في آذار 2018، على قاعدة أن وزارة الداخلية لن تكون قادرة على إجراء الانتخابات إلا بعد تحضيرات تحتاج إلى 7 أشهر على الأقل. ورغم أن «المستقبل» يريد التمديد لمحاولة «لملة» أو ضاع الشعبية، فإن المنطق يقضي بمنح المرشحين الجدد، الذين سيقررون الترشح بعد إقرار النسبية، مهلة زمنية كافية للإعداد للانتخابات، وخاصة أنهم ينافسون نواباً موجودين في البرلمان منذ 8 سنوات على الأقل (بعضهم نواب منذ ما قبل عام 1992).

يعترض على الصوت التفضيلي في القضاء «ونريده على الدائرة، لأن لدينا مرشحين في كل دوائر الشمال، فيما التيار الوطني الحر لديه مرشح واحد في البترون».

رابحون وخاسرون

صحيح أن الاتفاق على القانون دفع كل القوى إلى تقديم تنازلات معينة، ولكن ذلك لا يلغي «نسبية» الخاسرين والرابحين. على أول لائحة الخاسرين، يأتي الحريري الذي كان يرفع شعار «رفض النسبية في ظل سلاح حزب الله»، فيما الحقيقة أنه رفضها كونها ستعيد كتلته النيابية إلى حجمها الطبيعي بعد أن «استولى»، منذ عام 2005، على أكثر من 10 مقاعد من دون وجه حق، ما ينطبق على الحريري، ينطبق بدرجة أقل على النائب وليد جنبلاط الذي كان يرفض، حتى أسابيع خلت، البحث في النسبية. عاد إليها لأنها الخيار الوحيد المتاح، رغم أنها قد تفقده عدداً من مقاعد كتلته. والمشارك بين الحريري وجنبلاط في رفض النسبية كان رغبتهم في الظهور كالممثلين السياسيين الوحيدين داخل طائفتيهما. القانون الجديد سيفتح الباب أمام احتمال حصول خروق جديدة داخل الكتل السياسية - الطائفية، وعلى رأسها تيار المستقبل والحزب الاشتراكي. وإلى جانبها يمكن وضع عدد من قوى «14 آذار»، وعلى رأسها «القوات اللبنانية» التي وقفت ضد النسبية وأطلقت عليها تسمية «مشروع حزب الله».

الخاسر الثالث هو الوزير جبران باسيل. رئيس التيار الوطني الحر هو «السوري» وزير في العهد الجديد، ورئيس ثاني أكبر كتلة نيابية مُفترض أن تكون صاعدة لا أقله ككتلة المستقبل. وهو رئيس أكبر كتلة وزارية، ومتحالف ومتفاهم مع أكبر

الناخبة وتشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات. كذلك فإن «الجنرال» أصر على رفع لواء «حُسن التمثيل». العامل الثاني أتى من جانب حزب الله وحركة أمل اللذين تمسكاً بالنسبية. وكان لرئيس مجلس النواب نبيه بري دور كبير في التوصل إلى التسوية، من خلال إسقاطه مشاريع القوانين الطائفية والتقسيمية التي طرحت في الأشهر الأخيرة.

بُضاف إلى ذلك، تجاوز رئيس الحكومة سعد الحريري لتوجهاته من النسبية، وتسهيله القبول بها وفق أي تقسيمات، رغم الخسارة الكبرى التي يُتوقع أن تشهدها كتلته النيابية.

فضلاً عما تقدّم، لا يمكن إغفال «الدور المساعد» الذي أدّاه النائب جورج عدوان، فأدّت الوساطة التي قام بها في التوقيت المناسب إلى تلاقي معظم المكونات السياسية حول مشروع الـ 15 دائرة.

تشوهات المشروع

في المقابل، تُسجّل بحق مشروع القانون الجديد شوائب عدّة. جرى عمداً وبشكل وقح تقسيم دوائر معينة بطريقة طائفية، وأبرز مثال على ذلك هو إعادة العمل ببيرروت الشرقية (الدائرة الأولى) وبيرروت الغربية (الدائرة الثانية)، تماماً كما كاننا في الحرب الأهلية. الأمر الآخر، هو غياب المساواة في تقسيم الدوائر، فبعضها صغير جداً لناحية عدد المقاعد المخصصة لها (في دائرة جزين - صيدا 5 مقاعد، أما الشوف - عاليه 13 نائباً). والملاحظة الثالثة هي في إصرار «ركني الحكم»، التيار الوطني الحر وتيار المستقبل على حصر الصوت التفضيلي في القضاء، رغم أن 8 دوائر من أصل 15 مؤلفة إما من قضاء واحد، أو نصف قضاء

يوم السراي الحكومي أمس كان طويلاً. اجتماعات مكثفة بين القوى السياسية الرئيسية، نتج منها تثبيت اتفاق على قانون للانتخابات، يعتمد النسبية في 15 دائرة. مشروع القانون المتفق عليه لن يُغيّر بالطبع شكل النظام الحاكم في البلاد، الأكثر عمقاً جرى «تخفيف» النسبية، وليس الـ 15 دائرة هو ما يطمح إليه قسم كبير من اللبنانيين، ولكن انتقلت البلاد من القعر عبر تجنبها كارثة دستورية لو أن ولاية المجلس النيابي انتهت من دون الاتفاق على قانون جديد. ويصح وصف ما تحقق بـ «الإنجاز»، لسببين أساسيين؛ أولاً، دُفن القانون الأكثرية السيئ الذي حكم لبنان منذ عشرينيات القرن الماضي، فكان مُجحفاً على الصعيد التمثيلي لقوى سياسية عديدة. أما السبب الثاني، والأهم، فهو دخول لبنان عصر النسبية، ولتوضيح أهمية النسبية، تكفي الإشارة إلى مثل عملي: كان المرشح في دائرة بيروت الثالثة (سابقاً) بحاجة إلى ما يُقارب 75 ألف صوت ليفوز بمقعد، فبات بعد أن أصبح اسم الدائرة بيروت الثانية (وتُعدّ من أكبر الدوائر) بحاجة إلى أقل من 17 ألف صوت (وينخفض العدد المطلوب لنيل مقعد في حال لم تكن نسبة المشاركة في الانتخابات قياسية). يفتح ذلك المجال أمام شكل جديد من التمثيل السياسي. ومرة جديدة، من دون أن يعني تغييرات جذرية في جوهر النظام.

عوامل عدّة أسهمت في التوصل إلى هذه النتيجة. وقد يأتي في المرتبة الأولى موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي تمسك بإسقاط ما يُعرف بقانون الستين، ووصل به الأمر حدّ الامتناع عن توقيع مرسوم دعوة الهيئات



«لغم» البطاقة المغنطة

أبرز المُصرّين على اعتماد البطاقة المغنطة (بطاقة شبيهة ببطاقة الهوية، يجب أن تكون في حوزة كل ناخب ليتمكّن من الاقتراع) هو التيار الوطني الحر، إلى حدّ أن الوزير جبران باسيل ردّ على سؤال صحافي بعد اجتماع تكتل التغيير والإصلاح بأنّ إلغاء هذا البند يعني تعديل القانون، «ما يفتح الباب أمام مطالب أخرى لدينا لتضمينها في القانون، فحقّ كل طرف أن يُطالب بتعديلات». البطاقة المغنطة تسمح لكل ناخب بالاقتراع لمرشحي دائرته من مكان سكنه، ولكن من غير الواضح لماذا التمسك بها في الدورة الحالية. لكن تبرز أسئلة عديدة بشأنها: هل سيكون الاقتراع إلكترونياً أم في صناديق اقتراع؟ إذا كان إلكترونياً، فلماذا إصدار بطاقة مغنطة؟ ألا يمكن التصويت إلكترونياً باستخدام بطاقة الهوية أو جواز السفر؟ ومن سيضمن أن يحصل كل الناخبين على البطاقة المغنطة في غضون سنة، في حين أنّ عدداً كبيراً من اللبنانيين لم يستحصل بعد على بطاقة هوية رغم مرور نحو عقدين على إطلاق مشروعها؟ وهل لدى الدولة القدرة على إقامة شبكة ربط إلكتروني بين جميع مراكز الاقتراع في أقل من 12 شهراً؟ ولماذا منح تيار المستقبل هذه الذريعة «التقنية» لتمديد «سياسي» لمدة عام؟



اسم في الوصول إلى النسبية موقف عون الرافض لتوقيع مراسيم دعوة الهيئات الناخبة (دالاتي ونهرا)